تحت الضوء

النائب الغائب!

لماذا تزعل سيدي النائب في البرلمان؟
هذا هو سؤالنا بكل بساطة وطيبة خاطر، ولم نكن نعلم بزعلك ، الا من خلال الصحف وتسرب الاخبار...
وزعلك عزيز علينا، ذلك اننا نتمنى ان نراك في اجتماعات جمعيتنا الوطنية ، تقف وتدافع، بل وتقاتل من اجل مصالحنا، فنصفق لك مع عيالنا في بيوتنا، برغم كرهنا لهذه العادة البائسة التي ارتبطت بحياتنا بالذل والهوان في زمنٍ مباد لا أعاده الله عليك ولا علينا.
لماذا تزعل ايها النائب؟
وقد حصل ما حصل في هذا الوطن المبتلى ، من اجل ان ننعم بحرية الحوار والاقناع.. هل لك مثلاً، ان تصور ماذا يحصل لو ان الجميع "زعلوا " واخذوا على خاطرهم من موقف أو حكاية، أو ان وجبة الغداء لم تكن بالمستوى اللائق..".
تزعل يا سيدي، ونحن الذين نعاني في كل اجتماع للجمعية التي انتخبناها، من غلق الطرق والعبور مشياً بين الرصافة والجسر دون عيون المها كما قال الشاعر!
كان المواطن العراقي ، يا سيدي ، يفصل من العمل لأسباب سياسية وتتشرد عائلته، فهل زعلك هذا وغيابك، لاسباب سياسية؟ إذا كان كذلك ، فلماذا ملأتم رؤوسنا وعقولنا بمفاهيم الديمقراطية والحوار والمجتمع المدني في الصحف والفضائيات والندوات والبيانات؟ ولماذا الدعوة يا سيدي ، للأخرين بالحوار، إذا كنت وغيرك تزعل لاسباب سياسية. بالرغم من المشتركات الواسعة: المساحة. بين الـ ٢٧٥ نائباً. هل نعطي للآخرين حق الزعل السياسي؟!
واذا لم تكن "زعلاناً" فهل المرض هو الذي اعاقك؟ ، شافاك الله ، حتى من وجع الاسنان وآلام المعدة التي غزتنا بسبب توترنا العصبي الدائم. واذكر لك حكاية مدير مدرسة متوسطة، في السبعينيات ، عندما غاب احد طلاب الصف الثالث بحجة وجع راسه، قال له بدل رأسك، انت في سنة البكلوريا. لا تتمرض يا "ولدي" ومنذ ذلك اليوم وحتى نهاية السنة، تفوق هذا التلميذ ، ولم يغب يوماً واحداً. هذا على مستوى البكالوريا للمرحلة المتوسطة ، فهل نقارن بين الجمعية الوطنية ومسؤوليتها المليونية، وبين مصير طالب واحد؟!
قارن انت يا سيدي
فلو قارنا نحن لأصابنا الاحباط ولندمنا على ما فعلناه يوم الثلاثين من كانون الثاني.
ولو كان زعلك وغيابك لأسباب امنية، لانطبق عليك المثل الشعبي العراقي " الفتق اكبر من الرقعة" ولو كان هذا صحيحاً، فاننا واقتداء بك وانت ممثلنا أو ممثل بعضنا، لن نذهب بعد اليوم إلى دوائرنا، ونمنع فلذات اكبادنا من التوجه إلى مدارسهم ولن ننجز مهامنا، ذلك ان الموت امامنا، في كل خطوة، بين سيارة مفخخة، ورصاص طائش وقذائف عمياء.
وماذا نقول نحن اذن معشر الصحافة حينما نخترق الحواجز ونواجه المخاطر، لنأتي اليكم كي نسمع ما تقولون وننقله بكل امانة للناس المتلهفين ، بل والاخطر من ذلك، نذهب إلى مواقع الموت لنأتي بتقرير من عدة اسطر، والقائمة، امامك على من استشهد منا.
يا سيدي النائب الغائب ، لا اظنك تجهل ان طالب المدرسة الابتدائية حين يغيب، يعاقب ويستدعى ولي امره لمعرفة السبب. فأي ولي امر نسأل عنكم؟!
واذا غاب الموظف لاي سبب يقطع راتبه ليوم أو أكثر ويعنفه مديره المباشر. ويأخذ درساً في الالتزام فمن يقطع راتبك ليوم أو نصف يوم على الأقل، ومن يلقي عليك درساً في الالتزام وانت المشرع للجميع؟!
احد زملائك ، قال: ان البرلمانات الاوربية تنشر اسماء المتغيبين عن اجتماعاتها ، لكي يكون الناخب على بينة من ان الذي انتخبه ليس اهلا لصوته المهم.
ولكي لا يقال، باننا نقلد الغرب أو نستنسخ تجاربه أو نخشى من الديمقراطية . القادمة من بلاد الاجانب فانني اقترح ليس نشر الاسماء، فهذا عيب وطني وديني وعشائري وسياسي وشخصي، لا يليق بنائب برلماني في مثل ظروفنا الخاصة، وانما ان يعتبر مقعدة شاغراً حتى الانتخابات القادمة. ذلك ان هذه اللامبالاة ، التي تجعلنا نشكك حتى بوطنية هذا النائب الغائب لن تصب الا في مصالح اعداء هذا الشعب الذي ما زال يقدم من دون ان يأخذ!
فلماذا لا ترحمونا ايها السادة؟ ولماذا تغيبون بدلاً من ان تتحاوروا (وتتلاكموا) حتى . كما شاهدنا في بعض البرلمانات الاسيوية بل وحتى الاوروبية . من اجل ان تثبتوا رأيكم حتى تقنعوا الاخرين بآرائكم وتقتنعوا بآرائهم.
أليس هذا منطق الديمقراطية التي اردناها؟ لا تغيبوا ، لان البعيد عن العين بعيد عن القلب بكل بساطة!!

عامر القيسي

ممثلو قوى واحزاب خارج قبة البرلمان يتحدثون عن الدستور الجديد:

نريد دولة مدنية.. لا دولة طوائف!

حين توجهت بسؤال إلى عدد من المواطنين البسطاء عن مفهوم الدستور لديهم وجدت ان معظمهم لا تسعفه معرفته على قول جملة واضحة عنه تعطي تصوراً قريباً لهذا المفهوم. اثارتني تحديداً جملة غريبة جاءت على لسان امرأة كبيرة السن ، بنت فيها سؤالاً على سؤالي البسيط قائلة: ألا يعني الدستور الذبح؟!

عبد الزهرة المنشداوي

جوابها الفجائعي هذا والاجوبة الحائرة التي سمعتها من افواه الكثيرين دفعتني إلى طرق ابواب الاحزاب بحثاً عن اجابات تشيع نوعاً من التواصل ما بين السياسيين وجمهرة المواطنين فيما يتعلق بمجريات العملية السياسية في بلاد حاولت دكتاتورياتها الساقطة الاجهاز على أي بوادر تفتح وعياً سياسياً لدى عامة الشعب.
هذه حصيلة جولة استطلاعية بين عدد من الاحزاب العراقية تحدث فيها ممثلوها عن رؤيتهم لعملية كتابة الدستور.

الدستور ثقافة

السيد قاسم الشبلي من الحزب الوطني الديمقراطي كان محطتنا الاولى، وتحدث قائلا: "الدستور ثقافة نحن خالون منها لأن اغلب الدساتير العراقية التي كتبت انما كتبت من قبل الفئات الحاكمة التي جاءت إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية لهذا فنحن نفتقد او افتقدنا العملية الديمقراطية في كتابة دساتيرنا التي كانت اغلبها دساتير مؤقتة تخدم مصالح واهواء السلطة الحاكمة في الوقت الحاضر ارى ان المسألة صعبة وشاقة فيما يتعلق بكتابة الدستور ولا اظن بانه سوف يخرج إلى النور في غضون شهرين او ثلاثة.

الدستور وقانون ادارة الدولة

السيد عبد الرزاق الاسدي ممثل الائتلاف الوطني الديمقراطي قال: الدستور تكتبه الآن لجنة مختصة مستندة إلى قانون ادارة الدولة، وبالنتيجة فان ٧٥٪ من مواد هذا الدستور سوف تؤخذ من قانون ادارة الدولة. نحن نعلم ان الجمعية الوطنية هي جمعية منتخبة وكان الاحرى بها ان تهتم بهذا الجانب، أي الجانب التعريفي والثقافي بالدستور من اجل نشره بين الناس لكي يساهموا في ارائهم ومقترحاتهم لاغناء الموضوع من جميع النواحي. مستغلة صدور ما يقارب من مئتي صحيفة يومية واسبوعية في العراق لاشاعة الثقافة الديمقراطية.
بالنسبة للقضايا الخلافية لا اظنها سوف تكون مثار نقاش وخلاف طويلين باستثناء مسألة الفيدرالية ولا اعتقد ان مسألة حسمها ستكون صعبة. دين الدولة الرسمي محسوم تقريباً بحكم الاكثرية اما باقي الاديان فان الدستور باعتقادي الشخصي سوف يضمن لها كامل حقوقها الدينية والشرعية، ولا خلاف في هذا الجانب.
اما القضايا او المواد الدستورية التي تتعلق بحقوق المواطنين والقوميات فلا اعتقد بانها ستفضي إلى اعتراضات او خلافات ايضاً. القانون الذي جرت بموجبه الانتخابات الاخيرة اكد ان من واجبات الجمعية المنتخبة كتابة الدستور واعتقد ان عليها الاستعانة بكل الخبرات الوطنية المتيسرة في البلاد وطلب مشاركتها، وكذلك الاستعانة بالقوى المقاطعة للانتخابات للمشاركة وابداء الرأي. وان يسمح لكل القوى السياسية سواء منها القابضة على الحكم والتي شاركت في الانتخابات او تلك التي قاطعت الانتخابات او تلك التي منعتها الظروف الامنية من المشاركة ان تسهم في هذه العملية حتى من خلال وسائلها الاعلامية لمناقشة جميع فقرات الدستور.

لجنة موازية

السيد عصام لطيف / حزب الحل الديمقراطي الكردستاني / مسؤول العلاقات كان له قول آخر اذ يعتقد ان لجنة كتابة الدستور لن تكون كفوءة كل الكفاءة للقيام بهذه المهمة خلال هذه المدة الوجيزة لاعداد دستور يحظى بموافقة كل مكونات الشعب العراقي. الجمعية الوطنية مطالبة احزاباً من خارجها من اجل المساهمة في الإعداد لكتابة الدستور وان هي فعلت فلم تتعد دعوتها المقربين لها في حين ارى من الافضل ان تستدعي ممثلين من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وبعكسه ان تعمد الاحزاب لتكوين لجنة موازية للجنة كتابة الدستور ليكون لها رأيها ودورها الفاعلان في عملية الكتابة.

لا للاحتكار!

السيد صباح يعقوب عضو لجنة العلاقات المركزية في الحزب الشيوعي العراقي قال متحدثاً باسم حزبه:
نحن في الحزب الشيوعي العراقي نقول انه يجب على المنتخبين في الجمعية الوطنية ان يسهموا في كتابة الدستور لا ان يحتكروا العملية برمتها. ونقول يجب ان لا ينعكس الفوز على العملية السياسية وانما يجب التوافق بين مكونات الشعب العراقي للقيام بالعملية وهذا ما ندعو اليه في الحزب.

المطلوب ادارة الحوار بين الجميع

ويؤكد على فكرة المشاركة العامة بكتابة الدستور السيد عامر صادق العاني / حركة القوميين العرب بقوله:
عملية كتابة الدستور يجب ان لا تقتصر على اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة فهي لا تمثل جميع اطياف المجتمع العراقي استناداً إلى النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات مما يجعلها قاصرة على الايفاء بالواجبات.
وعليه فان تحقيق المهام الوطنية ومنها كتابة الدستور يستوجب توافقاً وطنياً بين القوى الموجودة داخل الجمعية الوطنية وخارجها وبخلاف ذلك سيكون تحقيق هذه المهام عسيراً. المطلوب اجراء حوار جدي وهادف بين الشخصيات والتيارات والاحزاب مع لجنة كتابة الدستور يتناول التوجهات الاساسية له. ولكن حتى الآن لا توجد صورة واضحة للقوى والشخصيات التي ستشارك خاصة وان المدة المتبقية لهذه المهمة اقل من (ثلاثة اشهر) اذ تنتهي في ١٥ آب مما يجعل امكانية الانجاز امراً غير مؤكد.
لذا فقد اكدت حركتنا في ورقة العمل المقدمة إلى لجنة الحوار الديمقراطي الذي نشارك فيه منذ ١٢ مايس ضرورة تحديد الهدف وآليات وشروط اقامة مثل هذا الحوار. لغرض تشكيل اطار سياسي يأخذ على عاتقه القيام بالمهمة. والهدف من ذلك هو المشاركة بهذا الاطار السياسي بقوائم موحدة لأي انتخابات قادمة تحت عناوين وطنية.

معركة الدستور

اما الدكتور جبار الاسدي من الحركة الاشتراكية العربية فيقول:
القوى الديمقراطية التي لم تشارك في الانتخابات لسبب او لآخر يجب ان يكون لها دور في عملية كتابة الدستور.
وهناك قضايا جوهرية يجب ان يؤكد عليها خلال العملية ومنها الهوية الوطنية العراقية والدولة المدنية التي هي نقيض لدولة الطوائف.
دولتنا يجب ان تقام ضمن اطار سياسي بعيد عن الطائفية والمحاصصة.

اقل من شهرين على انجاز الدستور.. هل تكفي؟

ماذا يريد الإيزيدية من الدستور العراقي الجديد؟

زهير كاظم عبود

في لقاء لنا بمدينة بعشيقة في المركز الثقافي الكوردي بالموصل بتاريخ ١٨ نيسان الماضي طرح عدد من الأخوة الأيزيدية تطلعاتهم ورؤاهم حول قضيتهم في الدستور العراقي القادم. ما لمسته في المطالب التي اختصرها الأخوة المتداخلون من الأيزيديين يتجسد في آصالتهم وعراقيتهم وتمسكهم بكورديتهم، كونهم جزءاً من هذه الأمة الكوردية العظيمة، بالإضافة إلى تسامي الأفكار التي تم طرحها في الندوة المذكورة، والتي ناقشت نقاطاً عديدة من أهمها قضية الدستور وحقوق الأديان والقوميات والأيزيدية منها بشكل خاص.
كما لمست بساطة المطالب كونها تمثل جزءا من الحقائق العراقية، ولم تتعد الضرورات الأساسية للمطلب الإنساني في حقيقة كون الأيزيدية ديانة قائمة في العراق منذ القدم، وأن لهذه الديانة معتنقين ومؤمنين بأعداد لا يستهان بها، وأن أبناء هذه الديانة جزء من الأمة الكوردية وجزء من شعب العراق، وأن لهم الحق في الحياة بالشكل الذي تضمنه لهم نصوص الدستور والقوانين المتفرعة عنه، وأن لهم الحق في خصوصيتهم وحرية عقيدتهم وممارساتهم الدينية، كما أن لهم الحق في التمتع بما تضمنه النصوص لممارسة طقوسهم، التي لم تسئ مطلقاً لأية ديانة أو مذهب أو فكر في يوم ما، لا بل لم تكن مصدر قلق للسلطات في يوم ما.
طالب عدد من الأخوة الأيزيدية بأن يكشف الدستور العراقي عن حقيقة وجودهم في العراق، وطالما أغمضت الدساتير والسلطات العراقية المتعاقبة التي ابتليت بالشوفينية عينها عن حقيقة وجودهم وفاعليتهم ضمن المجتمع العراقي. وبالرغم من تضحياتهم ومشاركتهم ضمن الحركة السياسية العراقية، سواء بالانخراط في صفوف قوات البيشمركة أو بالانضمام إلى الأحزاب العراقية المناضلة.
ورغم أن نظام الحكم الاتحادي يقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، ولا يقوم على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب، وبالرغم من كون الأيزيدية من الكورد الأصلاء، فإن خصوصية ديانتهم وما نالها من تهميش وظلم عبر التاريخ العراقي الحديث والقديم، يجسد بشاعة ما لحقهم وما أصابهم من حيف.
لم يزل الأيزيدية حتى اللحظة يشعرون بعدم الطمأنينة وعدم الاستقرار حتى بعد سقوط الطاغية العراقي، بالنظر لوجود الأصوات المبتلاة بالحقد والكراهية، ليس لهم وحدهم وإنما لكل التآلف والتآخي والانسجام بين الأديان والقوميات، وذلك لما ابتليت به هذه العقول من تعصب أعمى وحقد دفين يأكل العقل والقلب، فيحيلهما إلى معوقات ضد كل ما هو خير وإنساني في العراق الجديد.
وكحقيقة لا تغيب عن بال العديد من المهتمين بالشأن العراقي، ينبغي أن يكشف الدستور العراقي القادم حقائق المجتمع العراقي، من وجود قوميات متعددة تتشكل من العرب والكورد والتركمان والكلدان والآشوريين، وكذلك وجود أديان متعددة تتشكل من الإسلام والمسيحيين واليهود والصابئة المندائية والأيزيدية، بالإضافة إلى وجود طوائف وملل تتشكل من الكاكائية وأهل الحق، مما يستوجب على المساهمين في كتابة مشروع الدستور العراقي القادم أن يكتبوا النصوص التي تعبر عن حقيقة مكونات الشعب العراقي بصراحة واضحة نفتقدها في نصوص الدساتير السابقة، مثلما نفتقدها في الحياة الدستورية والقانونية في العراق.
أن اعتراف نصوص الدستور بوجود كل تلك الديانات يعبر عن مطلب عراقي طالما انتظرته الجماهير العراقية. وبدلاً من إطلاق العبارة العامة التي درجت الدساتير السابقة على ذكرها تخلصا من الوضوح والتخصيص بعبارة (المسلمين والمسيحيين والديانات الأخرى)، يصبح من اللائق أن يتم ذكر الديانة اليهودية والأيزيدية والصابئة المندائية وعدم اعتبارها تحت عباءة كلمة (الأخرى). وحين يتم ذكر كل تلك الديانات لا يتم الكشف عن حقيقة جديدة، بقدر ما يتم الكشف عن حقيقة قائمة وواقعة فعلا ويعرفها جميع أبناء العراق، ولا خلاف عليها مطلقا.
كما طرح عدد من الأخوة وجوب تفعيل النص الذي يساوي بين العراقيين في الحقوق والواجبات. وهذه المساواة تتم بغض النظر عن القومية أو الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو المذهب. ومادامت الخصوصية الدينية موجودة ينبغي أن يكون لكل دين محكمة خاصة بالأحوال الشخصية، وأن يتم القضاء بين كل أهل ديانة وفق الشرائع والنصوص والتقاليد العرفية التي يتبعها الدين أو المذهب المذكور. وحيث أن للعراقي حرية العقيدة الدينية وممارسة شعائرها، فقد أكد المتداخلون وجوب أن تكون هناك محاكم للأحوال الشخصية لكل دين من الأديان، بما فيها الأيزيدية حيث حرموا منها، وأن يتم تطبيق القانون أو النظام أو اللائحة التي تصدر عن ذلك الدين أو المذهب.
أن حقوق الأيزيدية في ديانتهم من الحقوق الإنسانية والأساسية التي تؤكدها جميع الشرائع، وتنص عليها بشكل غير مباشر جميع الدساتير التي صدرت عن السلطات التي تعاقبت على العراق. غير أن المصيبة التي كان المواطن الأيزيدي ينوء تحت حملها، هي أن هذه السلطات تمارس شتى أشكال التعسف والقهر بحق المواطن الأيزيدي، فتضغط عليه وتحاصره نفسياً بصدد تغيير ديانته، كما تمارس عليه شتى المظالم لتغيير قوميته من الكوردية إلى العربية، بالإضافة إلى ممارستها حملات التهجير والترحيل والاعتقال.
يقينا إن المسلمين والمسيحيين واليهود يحترمون الديانات الأخرى، ويؤكدون وجوب رعايتها والمحافظة على حرية أبنائها. كما أن الثوابت الأساسية للأديان تتشابه فيما بينها، فجميعها تؤمن بالله الواحد الأحد، كما أنها جميعها تشكل دعوات أصلاحية باتجاه خير الإنسان ورسم معالم سلوكه ضمن المجتمع، بما يحقق المحبة والتآخي والوئام بين الناس. ومن خلال ذلك فإن الأيزيدية والصابئة المندائية محط تقدير واحترام جميع تلك الديانات.
كما طالب عدد من الأخوة الأيزيدية بضرورة أن يتم إشراك الحقوقيين الأيزيديين ضمن اللجان التي ترسم مسودة الدستور العراقي القادم. وكنت قد لمست الحرص على المشاركة في كتابة الدستور من جميع أعضاء مكتب شؤون الأيزيدية في السليمانية، بالإضافة إلى حرص الأخوة عادل ناصر وجميل خضر عبدال. كما أستطيع أن أؤكد أن الأخوة في مركز لالش الثقافي في دهوك لا يقلون حرصاً عن أخوتهم في باقي المناطق، بالنظر لما يشكله الدستور العراقي القادم من أهمية قصوى في رسم معالم الحياة العراقية الجديدة، وهذا ما نلمسه في مواقع الانترنيت والدوريات الخاصة بالأيزيدية.
وإزاء المطالب الأيزيدية التي جسدها بعض الأخوة في لقاء بعشيقة، بصرف النظر عن عقائدهم السياسية، فإنها تجسد التوازن العقلاني، والمطالب الحقيقية التي يريدها أغلب الأيزيدية. كما لمسنا حرقة الصوت الأيزيدي من عودة الفكر الشوفيني المباد إلى الساحة العراقية، حيث كان أول الضحايا هم الإيزيديين.

عن مجلة DASIN الإلكترونية